مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (41) العدد (1)2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (41) No. (1) 2019

التنمية.. المفهوم والهوية في المرحلة النيوليبرالية

د. فيصل سعد*

(تاريخ الإيداع 9 / 1 / 2019. قبل للنشر في 24 / 2 / 2019)

□ ملخّص □

يعمد البعض، لهذا السبب أو ذاك، إلى اختزال التنمية بالنمو؛ الأمر الذي شكّل سبباً خطيراً، للغاية، في تعثر أو فشل تجارب التنمية في العدد الأكبر من البلدان المتخلفة. فالتنمية مشروع تاريخي معني بتغيير الواقع الاجتماعي القائم مدخلاً إلى بناء واقع آخر بديل أكثر تقدماً ومدنية. في حين أن النمو مجرد حدث اقتصادي أو حالة اقتصادية موضعية ومتغيرة يتم التعبير عنها بلغة حسابية – إحصائية. وبالتالي، فإن التنمية مسألة بنيوية تستوجب تغييرات اقتصادية وسياسية وثقافية نوعية، فيما النمو حالة تغير تقني لا يقتضي، بالضرورة، مثل هذه التغييرات الأخيرة.

ولطالما التنمية هي بمثابة الدواء الضروري لداء التخلف البنيوي والتكنولوجي في عصر النيوليبرالية، فهي ليست من جنسية التنمية الرأسمالية الكلاسيكية أو التنمية "الاشتراكية" في نسختها المبتذلة السوفييتية تلك التي تهاوت على أعتاب هذا القرن،. وبالنتيجة المنطقية، فإن التنمية المؤهلة لمواجهة تخلف البلدان المتخلفة، على الجبهتين التقنية والهيكلية، هي، ودائماً في هذه المرحلة الجديدة من عمر العولمة الرأسمالية، ذات هوية وطنية شعبية، كنمط من التنمية المعنية، في آن معاً، بإنجاز مهام رأسمالية الجنسية ومهام أخرى ذات طبيعة شعبية. والتنمية بهذه الهوية محكومة بمعادلات لعلّ أبرزها العدالة الاجتماعية وفك الارتباط، مفهوماً على أنه السيطرة على الارتباط نفسه، بمنطق وآليات عمل الليبرالية الجديدة.

الكلمات المفتاحية: التنمية والنمو؛ التنمية الوطنية الشعبية؛ النيوليبرالية؛ العدالة الاجتماعية؛ فك الارتباط.

* أستاذ مساعد– قسم علم الاجتماع– كلية الآداب– جامعة تشرين– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (41) العدد (1)2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (41) No. (1) 2019

Development .. Concept and Identity in the Neoliberalism Phase

Dr. Faisal Saad*

(Received 9 / 1 / 2019. Accepted 24 / 2 / 2019)

□ ABSTRACT □

For one reason or another, we find a kind of reduction of development into growth. This reduction has been a very serious reason of the failure or failure of development experiences in the majority of underdeveloped countries. Development is a historical project that intends to change the current social reality as a beginning for a construction of a new, more developed and civic, actuality, While growth in no more than an economic situation which is local and inconstant, and which is able to be presented in counting statistical expressions. Thus, development is a structural matter that requires specific economic, politic and social changes. while growth is a technical change that doesn't necessarily require such recent changes.

Development has always been the essential treatment for the structural and technological underdevelopment in the age of neoliberalism. And It's not of the kind of classical capitalist development or "socialist" development in its Soviet vulgar version that collapsed at the beginning of this century. The logical conclusion is that the development that would be able in this new phase of capitalist globalization- to face the underdevelopment of underdeveloped countries, on both technical and structural sides, is actually a development that has a popular and national identity. This makes of it a kind of development that is concerned in the realization of to kinds of tasks: some are capitalist, and others are popularist. A development that holds such an identity has to be ruled by some equations. Maybe the most important of these equations is the social justice and the delinking. We understand this latter as getting the control on the linking itself, by the means of logics and mechanisms of the neoliberalism.

Keywords: development and growth; popular and national development; neoliberalism; social justice; delinking.

* **Associate Professor, Department of Sociology, Faculty of Arts, Tishreen University, Syria.**

مقدمة :

انتهت تجارب التنمية التي انطلقت قبل نحو ستة عقود من اليوم في معظم البلدان المتخلفة، ومن ضمنها بلداننا العربية، إلى الحائط المسدود الذي تعاني آلام الاصطدام به شعوب تلك البلدان في هذه الآونة، بصورة رئيسية. وكعاقبة حتمية لذلك، فإن استغلال البلدان المتقدّمة لبلداننا يتفاقم بدالّة أسيّة على خلفية الفجوة التي تتنامى، يوماً بعد يوم، في الأفق والشاقول بين مستويي تطور هاتين المجموعتين من البلدان في غرب العالم وجنوبه أو شرقه.

الأمر الذي يضع رهوط الباحثين المتعددة أمام ضرورات إبداع الحلول والكشف عن علل المعلولات الاقتصادية والسياسية وكذلك الثقافية والاجتماعية العامة التي تجتاح الحياة اليومية للأغلبية الساحقة من سكان الكرة الأرضية. ولعلّ أولى تلك الضرورات المنهجية الملحّة هي ترسيم الحدود بين مفهومي التنمية والنمو لغرض إبراز الفوارق النوعية بينهما مدخلاً لتحديد هوية التنمية في البلدان المعنية بها، بحكم التخلف الشاقولي والأفقي القائم فيها.

وبالفعل، تتباين وجهات نظر الباحثين في قضايا التخلف والتنمية حول تحديد مفهوم التنمية وتعيين هويتها التاريخية في عصر العولمة الرأسمالية القائمة (النيوليبرالية)؛ وذلك تبعاً لاختلاف هؤلاء حول مسألة تشخيص واقع تخلف البلدان المتخلفة وتحديد أسبابه أو عوامله، وكذلك طبيعة العلاقة القائمة بين العوامل المتعددة ونسب تأثير كل منها في العوامل الأخرى، وبالمحصلة في مجمل واقع التخلف القائم هنا أو هناك؛ هذا علاوة عن المماهاة أو التمييز– من جانب أولئك أو هؤلاء– بين التخلف المعاصر وأشكال التخلف السابق عليه. ومهما يكن، فإن اختلاف الباحثين حول تحديد مفهوم التخلف هو الذي يأخذ بهم إلى الاختلاف حول تحديد كل من مفهومي التنمية والنمو. الأمر الذي يفسّر لنا واقع أننا، دائماً، أمام نظريات متعددة ومختلفة حول التخلف والتنمية ولسنا أمام نظرية واحدة متجانسة.

هذا، ويعود تمايز رؤى الباحثين، كأفراد أو مدارس، في هذا النمط من القضايا المعقدة إلى سببين رئيسين اثنين، سواء على مستوى تشخيص واقع التخلف أو على مستوى توصيف مشروع التنمية: الأول ابستمولوجي(معرفي) نتيجة تباين قدرات هؤلاء، وأولئك، المعرفية و الذهنية في مقاربة قضايا بهذه المساحة الأفقية الشاسعة وبهذا الوزن الشاقولي الثقيل، كقضيتي التخلف والتنمية، التي تتعدد أسبابهما الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية العامة وتتداخل أو تتقاطع عواملهما الداخلية والخارجية، الإقليمية منها والدولية.

والسبب الثاني إيديولوجي– سياسي على خلفية تباين، وأحياناً، تضارب مصالح الفئات أو الطبقات الاجتماعية التي ينتمي إليها هذا الباحث و ذاك أو هذه الفئة من الباحثين وتلك. ذلك أن الإيديولوجيا تعبير عن مصالح اجتماعية– طبقية بعضها محقق في واقع قائم وبعضها الآخر يرى أن مصالحه تتحقق، فقط، في واقع آخر ينبغي أن يقوم.

أهمية البحث وأهدافه

تنبع أهمية البحث من خطورة مشكلته التي هي التخلف العام لبنى المجتمعات المتخلفة. ذلك أن أهمية البحث في التنمية هي ناتج منطقي معكوس لخطورة الواقع المتخلف. ولهذا السبب، أولاً، فإن البحث في موضوع التنمية يكتسي أهمية خاصة واستراتيجية لطالما أنها مشروع بنيوي شامل ومتكامل ، وليست مجرد نمو اقتصادي. وهي، بذلك، الرافعة الحقيقية والضرورية للارتقاء بواقع البلدان المتخلفة إلى درجات أعلى على سلم التقدم التاريخي للمجتمع البشري بشكل عام. ما يعني، في نهاية التحليل، الإقلاع عن حالة التخلف ومغادرة مواقع أطراف النظام العالمي المفعول بها بفعل فاعل الفعل الاقتصادي والسياسي والثقافي ضمن المحيط العام لهذا النظام. وصولاً إلى تضييق الهوة القائمة بين

مستويي تطور كل من البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة، من جهة، وردم الفجوة الكائنة بين واقع البلدان الأخيرة القائم والواقع الذي ينبغي أن تقوم عليه، من جهة أخرى.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن اصطدام تجارب التنمية بالحائط التاريخي الأخير، وذلك بعد نحو سبعة عقود على انطلاقتها في معظم البلدان المتخلفة اليوم، يرفع من منزلة البحوث في قضيتي التخلف والتنمية إلى مرتبة التقدير الاجتماعي ودرجة الشرف العلمي. ذلك أن التنقيب عن أسباب فشل تلك التجارب والكشف عن حيثياته الموضوعية وخلفياته الذاتية، عبر بحوث جادّة ودراسات مسؤولة، هو شرط شروط الاستيقاظ على ضرورة مغادرة مواقع التخلف والشروع بمشروع تنمية ذات هوية أخرى مختلفة تضمن أسباب وأركان مبنى اجتماعي آخر بديل أو جديد.

أهداف البحث

وعلى هذا النحو، تتمحور أهداف البحث في مسألة التنمية، ككل وكمندرجات فرعية لكنها عضوية، حول هدفين أساسيين اثنين، الأول نظري يعنى بتشخيص واقع التخلف على شكل مفاهيم ومقولات نقدية تعكس، ما أمكن، حقائق هذا الواقع المعقّد وتكشف عن استحقاقات مواجهته بصورة حلول افتراضية مفتوحة مدخلاً لتحديد مساحة وأبعاد استراتيجيا تنموية فعّالة على مقاس أبعاد التخلف ومساحته الإجمالية. ما يعني الإنتقال بهذا الواقع من حالة المشكلة بصورتها الموضوعية إلى حالة الإشكالية بصورتها المنطقية.

والهدف الثاني ميداني، ذلك أن تشخيص واقع التخلف، كمشكلة مطروحة للبحث، وافتراض حلول أولية (لكن بعناوين عريضة) لهذه المشكلة العصية (حتى لا أقول: العويصة) ليس لغايات تنظيرية أو للّهو بتمارين ذهنية مجانية، وإنما هو محاولة متواضعة (لكنها جدّية) لصياغة مقدمات نظرية منهجية ضرورية تفيد في رسم خطط تنموية مؤهلة، منطقياً وأخلاقياً، للنزول بها إلى الميدان بآليات إجرائية فعّالة وفاعلة؛ ودائماً لغرض الفعل التنموي المتسق مع نفسه والمحسوب بدقة اتساق المنطق ودقة حساب العقل ذاته (لا سيما في مثل هكذا قضايا ذات الحجم الكبير والوزن فوق الثقيل) تجنباً لارتجال صبياني قد يحصل من جانب هذه الجهة التنفيذية أو تلك، مع كل ما قد يستجر ذلك من أخطار، وأحياناً كوارث، تعود بالواقع، الذي كان قائماً على علاّته، القهقري سنوات، وربما عقوداً، إلى الوراء.

الدراسات السابقة

ثمة عدد كبير، نسبياً، من الدراسات والأبحاث الأكاديمية الرصينة التي تناولت موضوع البحث بالعرض والتحليل والنقد. ورغم الثغرات – وربما العيوب– المنهجية والإبستمولوجية التي اعترت منهج واستنتاجات تلك الدراسات – ما شكّل حافزاً ومبرراً منطقياً للبحث في الموضوع ذاته من جانبنا – فقد انتهى معظمها إلى التأكيد على المفهوم البنيوي الواسع للتنمية، التي يُشكّل النمو أحد أضلاعها الأساسية، وكذلك الاهتمام بـ "إصدار" هوية التنمية في المرحلة الإمبريالية الجديدة ومقوّماتها الضرورية كالعدالة الاجتماعية والسيطرة الوطنية على الارتباط بالنظام العالمي. وتجدر الإشارة هنا إلى واقع أن معظم البلدان المتخلفة قد سبق لها وأن مارست نمط "التنمية الاشتراكية" في ضوء مفهومها المغلوط للاشتراكية بعيداً عن معناها القاموسي الأصيل: العدالة الاجتماعية (Socialism). وقد تختصر الدراسات الآتية، كأمثلة نموذجية، أبرز الدراسات السابقة ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث، بعد أن تباينت على مستوى جوانب القصور الذي ميّز كلٍ منها، ودائماً من موشور رؤيتنا المتواضعة:

1– دراسة (فرانك، أندريه، مترجمة 2003)، وعنوانها "التراكم التابع، مرة أخرى". وقد اختزلت عوامل التبعية– وبالتالي عوامل التنمية في مواجهة التبعية – بالعوامل الخارجية فحسب؛ وذهبت إلى اختصار تلك العوامل بالعامل الاقتصادي المُختزل (النمو)، بدوره، بعامل التبادل اللامتكافئ بين الاقتصاديات المتقدمة والأخرى المتخلفة.

2- دراسة (باران، بول، مترجمة 2010)، عنوانها "من التوسع الاستعماري إلى الإمبريالية الجديدة". وقد منحت مكانة الأولوية للتبادل وليس للإنتاج – كما ينبغي أن يكون بحكم أن هذا الأخير هو الحلقة الأهم في سلسلة العملية الاقتصادية وعملية التنمية بصفة عامة. هذا إلى جانب عدم إيلاء العوامل الداخلية- لا سيما منها العدالة الاجتماعية- الأهمية ذاتها في تقدم البلدان المتقدمة وتخلف البلدان المتخلفة.

3- دراسة (مرسي، فؤاد، 2004) بعنوان "دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة" التي أكّدت على ضرورة الحضور الفعّال للدولة في الاقتصاد وباقي ميادين الحياة الاجتماعية، دون الإشارة والتوقف عند حقيقة أن الحضور الاقتصادي الثقيل للدولة المعنية هنا أو هناك هو الذي يدفع المجتمع المعني في هذا أو ذاك الاتجاه المحمود الإيجابي أو الخطير السلبي، وذلك تبعاً لمضمونها الاجتماعي ونظامها السياسي. وبالفعل، لقد انتهى العدد الأكبر من التجارب السابقة للتنمية، التي شهدت تدخلاً واسعاً ومباشراً للدولة ذات الهوية البيروقراطية والحيثية البرجوازية الصغيرة، إلى بناء نمط إنتاج دولاتي- بيروقراطي (نسبة إلى الدولة) وليس إلى نمط إنتاج وطني شعبي أو جماهيري. وآيتي على ذلك هو ما آلت إليه تجارب التنمية الاشتراكية المزعومة في بلدان أوروبا الشرقية أواخر القرن العشرين.

4- دراسة (يسين، السيد، 2007) بعنوان "الثورة الكونية ومجتمع المعلومات"؛ زعم فيها أن عماد التنمية الوطنية يكمن في بناء قوى إنتاج متطورة على قواعد التطور العلمي والتكنولوجي العام؛ مُتجاهلاً، بذلك، واقع أن التنمية، بصورة عامة، أي في كل أنماطها ونسخها المتعددة والمختلفة، هي مسألة بنيوية، بالدرجة الأولى وليست مسألة تقنية أو فنية على هذه الدرجة. ذلك أن التنمية، خلافاً للنمو، تعني بناء علاقات إنتاج جديدة سرعان ما سوف تستدعي، بالضرورة البنيوية، مستوى تطور لقوى إنتاج على مقاسها و ارتفاعها.

5- دراسة (صايغ، يوسف، 2000) بعنوان "التنمية العصية". تلك التي أكّد فيها على ضرورة العدالة في توزيع الثروة ومكاسب التنمية لضمان اشتراك كافة الناس في المجتمع بأعباء التنمية والوفاء بكامل استحقاقاتها الاقتصادية والسياسية. لكن الدراسة لم تلحظ الأمر الأهم في هذا المجال وهو أن العدالة لا تشترط، بالضرورة، المساواة في توزيع الدخل بقدر اشتراطها احتساب الفروق الفردية في طاقات الناس على العمل والإنتاج، ودائماً لغرض التوزيع العادل للثروة والدخل تبعاً لكم ونوع الإنتاج الذي يقدّمه كل فرد عامل، وكذلك كل قطاع اقتصادي وكل مؤسسة من مؤسسات هذا القطاع أو ذاك.

منهج البحث

ليس ثمة طريق ملكية للكشف العلمي مبنّدة على شكل خطوات معدّدة ومعدودة. ولو كان الأمر كذلك لغدا العلم أمراً نافلاً، على حد قول الإبستمولوجي الألماني الشهير كارل بوبر. غير أن الباحث (وأنا هنا لا أضع بحثاً في المنهج) لا يُبادر إلى البحث خالي الوفاض من أية مقولة منهجية عامة. ذلك أن تراكم المعارف العلمية تلك التي تحققت على مستوى منطق التفكير الإنساني العام قد أفضى إلى عقلية تفكير شديدة العمومية ينبغي أن يحملها عقل كل باحث، بصرف النظر عن اختصاصه أو موضوع بحثه.

وهذه العقلية العامة (أو قل: الفلسفة) هي بمثابة رؤية جدلية للعمليات والظاهرات المدروسة ترى فيها كلية تناقضية في حالة صيرورة دائمة كنتيجة ضرورية للتناقضات الموضوعية والذاتية التي تجري في البنية التحتية، بالدرجة الأولى، باعتبارها الأساس المادي الذي يستند عليه كامل ثقل المبنى الاجتماعي العام. وهذا هو سبب أهميتها بالنسبة للبنى الأخرى الفوقية.

وعلى هذا النحو المنهجي العام، يغدو لزاماً منطقياً علينا اعتماد المنهج الجدلي التاريخي، كمنهج فلسفي أو طريقة تفكير عامة، في مقاربتنا موضوع بحثنا حول حقائق التنمية واستحقاقاتها. فـ "التنمية" موضوع شامل ذو أبعاد وجوانب، يُشكّل النمو الاقتصادي عمودها الفقري، وهي تقوم، كذلك، على عوامل وأسباب متعددة، ليست فرادى كل منها على حدة، وإنما هي في كيمياء على غاية من التعقيد لا تكشف عن "رأسها" إلا لـ "ناظري" عشّاقها من حملة العقل الجدلي، على حدّ قول الفيلسوف الفرنسي الكبير جان بول سارتر.

والتنمية، كموضوع بحث، إذ تقوم على هذه التعددية التناقضية، بالضرورة الاجتماعية، فإنها مسألة تاريخية دينامية بحكم تناقضات البنية الاقتصادية المعنية بإنتاج ما يلزم لبقاء الناس على قيد الحياة الطبيعية. وتندرج في هذا الإطار المنهجي العام طريقة المقارنة كطريقة أساسية من الطرق الإجرائية المعتمدة في هذه الدراسة؛ وبصفة خاصة عند مفاصل البحث التي تستوجب المقارنة بين حاضر البلدان المتخلفة وماضيها، القريب منه والبعيد، وكذلك بين حاضر هذه البلدان وحواضر البلدان المتقدمة؛ ودائماً لغرض قياس المسافة الفاصلة بين حدّي المقارنة هذه وتلك، التي تفيد، بقدر كبير، في تعيين إحداثيات التخلف ورسم خطه البياني المفيد.

أولاً– مفهوم التنمية

إذا سلمنا بأن التخلف هو الداء، فإن التنمية هي الدواء. وكما أن تحديد الداء شرط مسبق لتحديد الدواء، فإن تعيين حدود التخلف وطبيعته هو الشرط عينه لتعيين هوية التنمية وتحديدها بحدود معيّنة. ولطالما التخلف القائم في عديد البلدان المتخلفة اليوم تخلف بنيوي يشمل كافة حقول الواقع الاجتماعي المعني– كما أظهرت ذلك، بوضوح تام، الأبحاث العلمية التي قاربت واقع هذه البلدان بصورة جدّية– فإن التنمية هي كذلك مسألة هيكلية تمتد على كامل مساحة بنى هذا أو ذاك من المجتمعات المعنية. والحال، إن تضايف مفهومي التخلف والتنمية بهذه الصورة هو أول أسباب الصعوبة في فرز النظريات التي اهتمت بواقع البلدان المتخلفة وآفاق تطوره إلى نظريات حول التخلف وأخرى حول التنمية.

وإذا كان مفهوم التخلف يساهم في تحديد مفهوم التنمية على هذا النحو مساهمة الضد في تحديد ضده، فإن مفهوم النمو يساهم في تمييز مفهوم التنمية، مساهمة العنصر في تمييز الكل الذي هو مجرد جزءٌ منه. من هنا خطأ وخطورة اختزال التنمية بالنمو، على أهميته من حيث أنه حجر الزاوية في المبنى الاجتماعي لهذا أو ذاك المجتمع المعني.

وبالفعل، لقد أفضى الخلط بين مفهومي النمو والتنمية، الذي يحصل على أساس فهم التنمية فهماً اقتصادوياً، إلى تغييب الفوارق النوعية بين مفهومي النمو والتنمية. وقبل الحديث عن تلك الفوارق الجوهرية لا بد أولاً من الحديث عن تكاملهما في إطار العملية الاقتصادية والسياسية والثقافية الواحدة. فالتنمية، كنظام اجتماعي شامل ومتكامل هي الإطار العام والضروري للنمو كحدث اقتصادي ضمن هذا الإطار. ولا يمكن الحديث عن نمو فعلي بالمعنى الإيجابي خارج تنمية فعلية بمعناها المذكور. والنمو الذي يقوم داخل نظام التخلف، كنظام متخلف من علاقات الإنتاج، هو، بقوة هذه العلاقات، نمو متخلف. وبالمقابل، فإن الحديث عن تنمية دون نمو هو حديث بلا واقع فارغ من أي محتوى موضوعي. فالنمو، بوصفه محوراً أساسياً من محاور التنمية، هو بمثابة الهيكل العظمي الضروري لانتصاب جسم التنمية. وبهذا المعنى يشير المفكّر المصري المعروف فؤاد مرسي بقوله: "التنمية بطبيعتها عملية شاملة، يشغل النمو الاقتصادي عمودها الفقري"[1].

وإذا كان كل من التنمية والنمو يشترط أحدهما الآخر على هذا النحو العضوي، فإن ثمة فوارق نوعية بينهما ضمن المحيط العام لهذه الشرطية الجدلية التي تربطهما وتساهم في تحديد كل منهما بحدود نوعية مميزة. وفي مقدمة هذه

الفوارق هو أن التنمية عملية تغيير نوعي، بينما النمو حالة تغيّر كمي. وبتعبير آخر التنمية تغيير نوعي لما هو قائم والنمو تضخيم كمي له. ومن هذا المنظور، فإن جدل التنمية والنمو هو جدل التغيير والتغيّر. وبينما تفترض التنمية النمو افتراض الكيف للكم، فإن النمو، في مرحلة لاحقة، يفترض التنمية افتراض الكم للكيف. وبتعبير آخر، فإن النمو نتيجة لتغييرات نوعية سابقة وهو يفضي إلى تغييرات نوعية لاحقة [2]. ومن هذا المنظور، مرة أخرى، فإن جدل النمو والتنمية هو جدل الكم والكيف.

والتنمية تغيير نوعي لأنها تغيير بنيوي ، بمعنى أنها عملية استيلاد علاقات إنتاج جديدة من رحم وعلى أنقاض علاقات الإنتاج القديمة. في حين أن النمو معني بتوسيع الجانب الكمّي من قوى الإنتاج أفقياً على أساس شاقولية علاقات الإنتاج القائمة نفسها. ومن هذه الزاوية، فإن جدل النمو والتنمية هو جدل قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

ولأن التنمية مشروع بنيوي، أساساً، فهي مشروع شامل ومتكامل. ذلك أن علاقات الإنتاج الجديدة سرعان ما سوف تستدعي، على نحو جدلي، قوى إنتاج ملائمة، وبالتالي بنية تحتية جديدة سوف تؤسس، على النحو نفسه، لبناء سياسي وثقافي جديد هو الآخر. وبهذا المعنى يشير فرانسوا بيرو بقوله: التنمية عملية شاملة ومتكاملة [3]. هذا في حين أن النمو لا يفترض تغييرات سياسية أو ثقافية، وإن افترض تغّيراً (لا تغييراً) معيناً في الجانب التقني من قوى الإنتاج ومظهراً معيناً من مظاهر مضمون علاقات الإنتاج القائمة في البنية التحتية للمجتمعات المعنية. ولعمري، إن التنمية بهذه الصورة الشاملة لا تقبل التجزئة على نحو الزعم بتنمية اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، كل منها على حده. ومن هذا المنظور، فإن جدل النمو والتنمية هو جدل الجزء والكل.

والتنمية، بوصفها عملية بنيوية وشاملة متكاملة هي عملية دائمة، أي صيرورة Process، بينما النمو حدث أو حالة. والتنمية بهذا الوصف، متى تحققت، فهي لا تنتكس أو تنقلب على نفسها إلى ضدها. وذلك خلافاً للنمو الذي، لأسباب طارئة أو عارضة غير محسوبة، قد يتقهقر ويتراجع مرات عديدة. وليس ثمة ضرورة بنيوية لانطلاقته، مرة أخرى، داخل البلدان المتخلفة التي تفتقر التنمية. وبهذا الصدد يقول لانكه أوسكار: التنمية خلق جديد يضمن النمو المطرد [4]. ومن هذا الجانب، فإن جدل النمو والتنمية هو جدل الحدث والعملية أو الحالة والصيرورة.

وكذلك، فإن التنمية، كعملية بهذه الصورة، هي، في مجتمع منقسم على نفسه بأشكال اجتماعية متعددة، مسألة سياسية بالضرورة الاجتماعية القائمة. وبالتالي، فإن النظام السياسي المعني عامل أساسي من عوامل التنمية، فهو إطارها السياسي العام والضروري. ولأن التنمية مسألة سياسية، فهي مسألة غير محايدة، وبالتالي مسألة إيديولوجية بالضرورة. فالتنمية تقيم مصالح طبقية جديدة على أساس علاقات الإنتاج الجديدة، وتهدم مصالح طبقية قديمة على أنقاض علاقات الإنتاج القديمة. وبالنتيجة، فإن الطابع الإيديولوجي للتنمية مفروض بقوة واقع أن غاية التنمية هي تحقيق مصالح طبقية معينة على حساب مصالح طبقية أخرى ، بينما الطابع اللا إيديولوجي للنمو، بالمقارنة مع التنمية، ينبع من واقع ان النمو هو إحدى وسائل تحقيق التنمية كغاية. وبالتالي إذا كانت التنمية وضعية في وسائلها، فهي إيديولوجية في غاياتها. ومن هذا المنظور، فإن جدل النمو والتنمية هو جدل الوسيلة والغاية كشكل من أشكال جدل العلمي والإيديولوجي.

والتنمية بوصفها صيرورة واعية على هذا النحو، هي عملية داخلية. ولأنها كذلك، ينبغي أن تصاغ خرائط الطريق إلى استحقاقاتها، ككل وكمندرجات، على أساس ما هو متاح من إمكانات داخل المجتمع المعني بها. والعوامل الخارجية، أكانت مساعدة أو معرقلة، لا تعدو أن تكون مجرّد عوامل ثانوية، ذلك أن التنمية في البلدان المعنية مرتبطة قبل كل شيء بما تنجزه هذه البلدان نفسها على كافة مسارات العمل التنموي المتداخلة. وأما النمو، فهو ليس بالضرورة نتاجاً داخلياً.

وإذا صح هذا على النمو في البلدان المتخلفة، في جميع الحالات، فهو يصح على النمو في البلدان المتقدمة في أكثر الحالات؛ فالنمو في البلدان الأخيرة ليس مجرد نتاج محض داخلياً، بل هو يعود، في جزء هام منه، إلى استغلال طاقات وثروات البلدان المتخلفة. ولطالما التنمية مسألة داخلية، فهي بالضرورة مسألة مستقلة غير تابعة، بينما النمو – إلا في حالات جدّ نادرة– ليس من الضرورة أن يكون مستقلاً أو غير تابع.

والحال، فإن التنمية، بهذا المفهوم البنيوي والأوصاف المتعددة وفي ظل الظروف القائمة على الصعيد العالمي وضمن الأفق المنظور، هي مسألة خاصة بالبلدان المتخلفة. وحسب آلان رو، فإن التنمية ظاهرة تخص البلدان المتخلفة، بينما النمو ظاهرة خاصة تعني البلدان المتقدمة[5]. فهذه البلدان الأخيرة قد شرعت مع فجر التاريخ الرأسمالي في إقامة علاقات إنتاج متطورة تضمن أسباب النمو الذي إذا مانتكس، لهذا السبب أو ذاك، – كما حدث ويحدث خلال الأزمات الكبرى للرأسمالية –، فإن هذه العلاقات تكفل إعادته إلى خطه البياني الصاعد. وبهذا الصدد يقول هرناندو دي سوتو: التحول البنيوي الذي تحقق في الغرب ضمن النمو المطرد[6]. وعلى هذا النحو، فإن النمو الاقتصادي قد أصبح، وربما بات، الشكل المعاصر للتنمية في البلدان المتقدمة، أو قل: هو الشكل الإمبريالي للتنمية الرأسمالية في هذه البلدان؛ هذا في حين أن التخلف الرأسمالي، في عصر النيوليبرالية، هو شكل التنمية الرأسمالية في البلدان المتخلفة.

ثانياً– هوية التنمية

تُعاني بلدان أطراف النظام العالمي القائم تخلفاً مزدوجاً؛ فهي بلدان متخلفة تكنولوجياً، أي على مستوى تطور قوى الإنتاج، وكذلك بنيوياً، على مستوى تقدّم علاقات الإنتاج؛ ودائماً بالمقارنة مع مستويات تطور بلدان مراكز هذا النظام. ولهذا السبب، بالدرجة الأولى، نفترض أن الارتقاء إلى مستوى تطور البلدان الأخيرة لن يكون عبر سلوك طريق التنمية الرأسمالية التقليدية نتيجة السبق التاريخي الكبير للبلدان الرأسمالية المتقدمة على هذه الطريق، التي لم تعد معبّدة كما كانت عليه سابقاً(القطيعة الإمبريالية). ما يعني، والحال هذه، أن التبعية للبلدان الأخيرة سوف تبقى قائمة، تتسع وتتعمق تباعاً، ما دامت بلدان الأطراف تزحف على الطريق الوعرة نفسها. وبالمقابل، فقد بات من الماضي ذاك التفكير بالصعود إلى مصاف البلدان المتقدمة في شمال العالم وغربه، عبر طريق نمط التنمية "السوفييتية"، تلك التي شاعت في عدد من بلدان شرق العالم وجنوبه على مدى عقود عديدة إلى أن لاقى معظمها حتفه على امتداد سنوات الربع الرابع من القرن العشرين. وبالنتيجة المنطقية، فإن التنمية المرجوّة في البلدان الطرفية لا يُمكن أن تكون – من منظورنا – نسخة مكررة أو طبعة أخرى لاحقة للطبعة – الأولى– الرأسمالية أو "الاشتراكية" المزعومة، بل هي ذات هوية أخرى مختلفة نعتقد أنها من نمط "التنمية الوطنية الشعبية".

ذلك أن تراكم التخلف التاريخي لبلدان الأطراف على طول العصر الرأسمالي، وتفاقمه في ظل العولمة الرأسمالية الأخيرة (حيث تتقاطع الأسباب الاقتصادية والسياسية والسوسيوثقافية، بصورة جدّ معقّدة، في الوقت الذي غدا فيه الداخل خارجاً وهذا داخلاً بالصورة ذاتها)، يطرح اليوم، وأكثر من أي وقت سابق، مهمات وطنية وأخرى اجتماعية متعددة أمام هذه البلدان، لم تشهد نظيراً لها البلدان الرأسمالية الغربية ولا بلدان التجربة السوفييتية السابقة. وهي، بطبيعة الحال القائمة، مهمات تحمل هوية أكثر من مرحلة تاريخية واحدة، (كأن تكون المرحلة الرأسمالية والمرحلة التي ينبغي أن تليها). وبالتالي، فإن نمط التنمية المعنية بإنجاز هذه المهام يختلف، بقدر كبير، عن النمطين التقليديين للتنمية الرأسمالية والأخرى الاشتراكية المزعومة تلك التي كانت قائمة في عدد من بلدان أوروبا الشرقية.

وبهدف التأكيد على هذا الفارق النوعي بين أنماط التنمية هنا وهناك، تقدّم رهط (ذائع الصيت) من أنصار "مدرسة التبعية"، و نظرية "المركز والأطراف" بصفة خاصة، بأطروحتهم حول "التنمية الوطنية الشعبية" في بلدان أطراف

أو محيط النظام العالمي؛ كنمط من التنمية يختلف عن نمطي التنمية الرأسمالية والاشتراكية المهزومة، وذلك بحكم المهام المركّبة المطروحة على هذه البلدان (المتخلفة في علاقات الإنتاج وكامل البنية التحتية، ودائماً في هذا العصر، عصر العولمة الرأسمالية). مع الإشارة إلى أن هذا النمط من التنمية المطروح هنا على سبيل الفرضية العلمية، هو في الوقت نفسه، نتاج تركيب جدلي إيجابي وفذ– ولا أقول تركيباً بطريقة الجمع الحسابي– بين هذين الشكلين للتنمية. وبهذه المناسبة يؤكد سمير أمين– أبرز منظري الإمبريالية المعاصرين– على أن التنمية المتمحورة على الذات لا يمكن تحقيقها في بلدان الأطراف إلا في إطار تجربة وطنية شعبية [7].

وأما صفات "الوطنية" و"الشعبية" لموصوف التنمية في قولنا: "التنمية الوطنية الشعبية"، فهي تعبيرات سياسية حية ومباشرة عن المهام الوطنية وتلك الأهداف الاجتماعية المتعددة لمشروع التنمية الضرورية في البلدان الطرفية. سواء منها، تلك التي تحمل بطاقة التنمية الرأسمالية المعهودة، وقد نجحت البلدان المركزية المتقدمة في إنجازها، أو تلك التي أعلنت عنها تجارب التنمية "الاشتراكية" في عدد من بلدان شرق العالم وجنوبه، وقد فشل معظمها في تحقيقها، لأسباب يعتقد أنصار استراتيجيا "التنمية الوطنية الشعبية"، وأنا من هؤلاء، أن الكشف عنها والتنقيب عن خلفيات الفشل وحيثياته مسألة على غاية الأهمية لتجنب الإصطدام بالجدار التاريخي الذي اصطدمت به تجارب التنمية الأخيرة.

ولعل أبرز المهام الوطنية لمشروع التنمية الوطنية الشعبية هي تلك التي تقع في صلب العملية الرأسمالية، وقد كانت، ولا يزال بعضها، جزءاً عضوياً من مشاريع التنمية الرأسمالية في البلدان الأخرى المتقدمة. وأهمها إنماء قوى الإنتاج لغرض تعاظم الإنتاجية، وكذلك الفوز بشرف السيادة الوطنية و تحقيق وحدة الشعب أو الأمة إلى جانب إشاعة حياة سياسية وثقافية جوهرها الديمقراطية والعلمانية، وما من هذا القبيل الرأسمالي الهوية. أما الأهداف الاجتماعية للمشروع نفسه، فهي تتمحور حول هدف استراتيجي كبير قوامه إبداع علاقات إنتاج جديدة، كبنية تحتية لمجتمع آخر ينبغي أن يقوم بحيث يضمن أسباب الارتقاء بمستوى الحياة الإنسانية، الاقتصادية منها والسياسية والثقافية، لعامة الناس من الطبقات الشعبية الفقيرة والمهمّشة، العمالية منها والفلاحية، وكل من في حكمهما الاجتماعي– الطبقي، مدخلاً لتضييق، ثم انحسار، الفارق الطبقي الكبير القائم اليوم بين تلك الطبقات والطبقات الأخرى المهيمنة في البلدان المعنية بهذا المشروع للتنمية؛ ما يعني الوصول، في نهاية المطاف، إلى كبرى الغايات الاجتماعية المرجوة، وهي "العدالة الاجتماعية".

وعلى هذا النحو، إذا كانت الصفة الوطنية لمشروع التنمية في البلدان الطرفية ترتبط بواجب القيام بمهام من نوع رأسمالي، فإن الصفة الشعبية للمشروع نفسه تُعبّر عن حقيقة أن إنجاز تلك المهام غير ممكن من خلال العمل التقليدي (الحاف) بمنطق وآليات النظام الرأسمالي العالمي ومن داخله، كأن يتم الاعتقاد– الخاطئ بطبيعة الحال– بإمكانية، وكذلك إرادة، الطبقة البرجوازية في بلدان الأطراف (التي هي هنا، بالدرجة الأولى، برجوازية تجارية– مالية– عقارية – بيروقراطية، وليست صناعية بهذه الدرجة) إنجاز تلك المهام بالرضى والتوافق مع رأس المال الحاكم في بلدان المركز وعلى المستوى العالمي. فذلك يتعارض مع مصالحها الطبقية الضيقة التي تتقاطع، وظيفياً ونفعياً، مع مصالح رأس المال المالي العالمي. وعليه، فإن إنجاز المهام الوطنية للتنمية في البلدان المحيطية هو، بحكم منطق هذا العصر، من نصيب وعلى ذمة أوسع الجماهير الشعبية، وذلك بالتزامن مع سعيها الحثيث والجادّ إلى بناء مجتمع آخر (غير رأسمالي، بالمعنى الكلاسيكي للرأسمالية، هذا الأخير الذي يقوم على الاستغلال الطبقي والاضطهاد القومي).

ولطالما الأمر كذلك في بلدان الأطراف، فمن الخطورة بمكان اختزال جماهير الشعب المنتجة، صاحبة المصلحة الحقيقية في بناء المجتمع الجديد، بالطبقة العاملة منها، فقط. ذلك أن التخلف الرأسمالي ينعكس، كقاعدة عامة، في

تخلف الطبقة العاملة، ويعبّر، بالتالي، عن نفسه في عدم قدرتها، بمفردها، على القيام بالمهام الموكلة لها تاريخياً. والحق، فإن حالة الضعف التي تميز الطبقة العاملة في هذه البلدان تحول دون أن يكون بمقدورها– لوحدها– إنجاز كامل مهام التنمية الوطنية الشعبية ذات المروحة الواسعة والمعقدة. وإذاً، ثمة ضرورة، موضوعية وسياسية، للتحالف العضوي والوثيق بين كافة فئات الشعب وطبقاته المنتجة (بما فيها، وبالضرورة، شريحة البرجوازية الصناعية)، ودائماً لضمان القدرة، المادية والسياسية، اللازمة لإنجاز "سلة" المهام تلك على أساس وحدة المصلحة الوطنية الجماهيرية بالنسبة لجميع هؤلاء المتحالفين على هذا الأساس.

ومهما يكن، فإن الإعلان عن إطلاق مشروع تنمية وطنية شعبية لا يعني ذلك حتمية إنجاز المهام وإتمام المشروع. فهو لا يتعدى كونه مجرد إعلان سياسي عن مشروع تنموي بعيد المدى[8]. ودروس التاريخ المعاصر تؤكد، وقد أكدت بالفعل غير مرة، حقيقة أن لا ضمان مسبقاً أو حتمياً لنجاح مثل هذه المشاريع التنموية ذات الحيثية البنيوية المعقّدة والمهام التقنية المتعددة، وربما المتضاربة في حالات غير نادرة. وقد تنقلب على نفسها، فتقع على يمينها؛ وهذا ما حدث بالفعل لمشاريع تنمية مشابهة كانت قد انطلقت في عدد لابأس به من بلدان المعسكر الاشتراكي السابق، حيث انتهت تلك المشاريع، في معظمها، للعودة بها إلى حظيرة الرأسمالية العالمية والتموقع داخلها في مواقع الضعف والتبعية. والمصير نفسه قد حصل لعدد من مشاريع التنمية الوطنية الشعبوية (التي تلهث وراء مصالح غير شعبية تحت يافطة الشعب والجمهور العظيم) تلك التي كان قد أطلقها مؤتمر باندونغ للتنمية في العالم الثالث المعاصر أواسط خمسينيات القرن الماضي، حيث قادت نفسها بنفسها إلى المواقع الأكثر كومبرادورية داخل النظام الرأسمالي العالمي.

وبناءً على استطلاع أكاديمي، دقيق ما أمكن، لتجارب التنمية "المزعومة" في تلك البلدان، والتنقيب عن أسباب ما آلت إليه بعد عدة عقود على انطلاقتها، فإننا نعتقد أن نمط التنمية الوطنية الشعبية المطلوب في البلدان المعنية (هنا بلدان الأطراف) محكوم بمسائل، أو معادلات جدلية هي، في الوقت ذاته، حقائق واستحقاقات عضوية وضرورية لهذا النمط من التنمية. ولعلّ أبرزها هنا هي مسألة العدالة الاجتماعية وكذلك فك الارتباط (بمعناه الإيجابي أدناه) تلك التي تفرضها الظروف الموضوعية، وكذلك السياسية، القائمة في البلدان الطرفية التي تئن تحت وطأة تخلف مركب تُعاني منه بناها التحتية والفوقية في ظل المرحلة النيوإمبريالية الراهنة ومنطقها الاستقطابي، إلى أبعد حد، وربما بلا حدود. ذلك أن التخلف التقني من جهة والتخلف البنيوي من جهة أخرى، في ظل نظام الاستقطاب العالمي، يستدعيان الجمع بين منطقين شبه متعارضين لخلق الظروف الملائمة لمواجهة وتجاوز كل منهما، ومن هنا ضرورة وصعوبة التركيب بينهما، في آن معاً.

ومهما يكن، فإن النجاح في حل تلك المسائل والبراعة في التوفيق الجدلي بين طرفي (والأصح أضداد) كل معادلة جدلية من جدلياتها المتعددة، كمقدّمة للعمل بموجبها وعلى ضوئها، هو شرط شروط نجاح العمل وقطع أشواط بعيدة في الاتجاه الصحيح. وعلى الطرف المقابل النقيض، فقد كان الجهل بتلك المسائل أو المعادلات الصعبة والعجز عن حلها في الواقع، على مدى حياة تجارب التنمية في الشرق والجنوب معاً، السبب الخطير، وربما الأخطر، لانهيار تلك التجارب على نفسها، والعودة بتلك البلدان إلى نقطة جاورت نقطة انطلاق تجاربها التنموية المزعومة[9].

آ– مسألة العدالة الاجتماعية

يذهب رهط من الباحثين البارزين في ديالكتيك العدالة الاجتماعية إلى حدّ المساواة بينها وبين الديمقراطية الاقتصادية؛ في إشارة ضمنية، وأحياناً علنية، إلى أهمية هذه المسألة وأولويتها بالنسبة لمسائل اقتصادية واجتماعية أخرى متعددة تندرج، عادة، تحت عنوان "الديمقراطية الاقتصادية". ولطالما هي على هذه الدرجة من الأهمية، فإن العدالة الاجتماعية

تتقدم، بصورة دائمة، طائفة الأبحاث الأكاديمية في الديمقراطية الاقتصادية كحقيقة واضحة وضرورة قصوى من حقائق وضرورات نمط التنمية الوطنية الشعبية. ذلك أن عدالة توزيع الثروة الوطنية والدخل القومي، وبصفة خاصة في البلدان المعنية بهذا النمط من التنمية، وفي مقدمتها بلداننا العربية، هي الركيزة الأساسية التي ينبغي أن تُبنى عليها التجارب والمشاريع التنموية الجادّة أو الجدّية؛ ودائماً لأنها الرديف الأقرب للديمقراطية الاقتصادية (أو الترجمة الكاملة لها عند البعض) والشرط الاجتماعي العام للديمقراطية السياسية؛ وهي، في الحالتين، الإسمنت الضروري للبناء الاجتماعي وسر الوحدة الوطنية لهذه أو تلك الأمة المعنية.

وفي حين أن هدف التطور التكنولوجي، أو هدف اللحاق التكنولوجي بالغرب، في حالة البلدان المتخلفة، هو نمو الإنتاجية وتعاظمها بصورة مضطردة، فإن هدف "إنتاج" مجتمع إنتاج جديد هو توزيع الإنتاجية بعدالة. ولطالما الهدف الاستراتيجي للتنمية الوطنية الشعبية هو إنتاج مثل هذا المجتمع، دون التضحية بهدف اللحاق بمستوى التطور التكنولوجي القائم في البلدان المتقدمة، فإن الأولوية هي للهدف الأول، بطبيعة الحال. ذلك أن نمو الإنتاجية ليس هدفاً بحد ذاته، إنما الهدف هو توزيعها بعدالة، بحيث يُشكّل، في نهاية المطاف، عاملاً إضافياً، لكنه أساسي، من عوامل تحسين شروط معيشة عامة الناس المنتجين، ويساهم، بالتالي، في بناء الوحدة الوطنية على أسس موضوعية متينة. وبهذه المناسبة يذكر تشامبر ناون، في كتابه الهام حول توزيع الدخل، أن زيادة الإنتاجية في حد ذاتها لا قيمة لها، بل قيمتها هي بقدر ما تنعكس في دخول أو مداخيل الناس، كأفراد وجماعات[10]. ويورد جون رولز، الأستاذ في جامعة هارفارد، في كتابه، ذائع الصيت "نظرية في العدالة" أن النمو السريع المرافق لسوء توزيع الثروة أو الدخل هو أسوأ من النمو البطيء المصاحب لتوزيع عادل لهما[11].

وعلاوة على ذلك، فإن توزيع الإنتاجية بعدالة سرعان ما سوف يغدو عاملاً من عوامل الإنتاج نفسه (إلى جانب عوامل رأس المال والعمل والإقليم والعلم والإدارة و.. إلخ)، ما يعني إضافة عامل آخر فعّال لزيادة الإنتاجية بصورة غير مسبوقة. إن التنمية التي تقوم على أولوية التوزيع بعدالة، كعامل إنتاج فاعل على هذا النحو، هي التي يُشار إليها عادة بمقولة "التنمية مع إعادة توزيع الدخل" وهذا النوع من التنمية هو، في ظروف الاضطهاد القومي على الصعيد العالمي شرط الحيلولة دون تفكك الأمم وتجزئتها، وكذلك أبرز آليات مواجهة التحدّيات الداخلية والخارجية التي قد تواجهها مشاريع التنمية بحكم الظروف الموضوعية والسياسية القائمة اليوم على هذا الصعيد. وحسب بريان باري، لا يمكن أن يتوافر التزام كافة الناس في المجتمع بأعباء التنمية المضنية بدون اشتراك هؤلاء بمكاسب التنمية وعوائدها[12]. وبهذه المناسبة يرى جونستون، مرة أخرى، أن العدالة في توزيع الدخل القومي شرط للتنمية أعظم بكثير من أية معونة تأتي من الخارج. فلا جدوى اقتصادية من أية معونة في بلدان مستقطبة على نفسها، كالبلدان المتخلفة حيث ينتشر فيها الاستقطاب الاجتماعي، بشكل عام، على مساحة واسعة النطاق[13].

وعلى هذا النحو، فإن التنمية الوطنية الشعبية، من جهة نمو الإنتاجية، هي مسألة تكنولوجية، ومن جهة توزيع الإنتاجية، هي مسألة اجتماعية– سياسية. ولطالما كانت التنمية الرأسمالية تقوم على أولوية هدف النمو الاقتصادي لصالح طبقة رأس المال، فهي تتعارض وظروف بلداننا التي تفرض، موضوعياً على الأقل، تنمية تقوم على العمل وليس على رأس المال، بالدرجة الأولى. وبهذا المعنى يقول ماركس: إن التطور الرأسمالي في بلدان متخلفة ليس تطوراً إنسانياً لأنه مقاس بمقدار البؤس الإنساني الضخم [14]. والتطور من هذا النوع الأخير ليس من منطوقه ضمان أسباب التنمية الدائمة أو المستديمة، التي تفترض عدالة توزيع الدخل والثروة بين طبقات وفئات الجيل الحاضر وبين هذا الجيل والأجيال القادمة[15].

والحال، فإن دعوة البعض إلى تركيز الدخل والثروة بيد قلة قليلة من الناس، بزعم أن النمو يقوم على هذا النوع من التوزيع ويقود حتماً إلى تلبية حاجات بقية الناس الآخرين، هي دعوة إلى تعميق وتوسيع استغلال عامة الناس مُلوّثة بتضليل إيديولوجي مقيت. ذلك أن تجارب التنمية في جميع مناطق العالم المعاصر تدحض مزاعم هكذا دعوات باطلة من نوع التوزيع المتفاوت للدخل. فإذا ما عدنا القهقري قليلاً للخلف، فنحن نجد، بوضوح تام، أن تجارب التنمية المزعومة في عدد كبير من بلدان الجنوب، تثبت، وقد أثبتت بصورة قاطعة، بعد أكثر من ستة عقود على انطلاقها، حقيقة أن تركيز الدخل لا يقود إلى التنمية وإلغاء الفقر، وإنما إلى مقلوبها وإلغاء الفقراء. فظاهرة أن (5%) من السكان في البلدان المتخلفة (الثرية منها بشكل خاص) يستأثرون بنصف الدخل القومي[16]، لم تؤدِ إلى التنمية، بل إلى إفقار وتهميش أكثرية الناس، وكذلك تفاقم معدلات البطالة والتبعية واتساع الهوة الفاصلة بين مستويي تطور كل من هذه البلدان والبلدان الأخرى المتقدمة.

تلك هي الحقيقة ذاتها التي أكدتها، وتؤكدها باستمرار، تجارب التنمية حتى في عدد كبير من بلدان الغرب نفسها. فقد تسارعت خطى التقدم الصناعي – التكنولوجي هناك، بمعدلات عالية، مع اعتماد سياسات الإصلاح الاقتصادي والضمان الاجتماعي، المعروفة في تلك البلدان باسم "الكينزية" كاستراتيجية جديدة، في حينها، لمواجهة الأزمة الدورية للرأسمالية التي اندلعت مع تقاطع العقدين الثاني والثالث من القرن الماضي. وقد أخذت تلك المعدلات بالتدهور، والانحسار، مع إعلان البلدان الغربية نفسها الانتقال إلى المرحلة النيوليبرالية مطلع ثمانينيات القرن نفسه.

ولتجنب سوء فهم قد يحصل هنا أسارع إلى التأكيد على حقيقة أن عدالة توزيع الدخل أو الإنتاجية التي ندعو للعمل بها وعليها في بلداننا لا تشترط تلك المساواة "السوفييتية المزعومة" التي تجاهلت، في حينها، فرديات الكائنات الإنسانية. بل هي محكومة بمبادئ تفرضها طبيعة البشر ذاتها، ولعل أبرزها مبدأ الفروق الفردية بين المنتجين العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة وفروع أو مؤسسات كل قطاع منها. وبالتالي، فإن العنوان العريض للتنمية الوطنية الشعبية، كنظام يقوم على هدف العدالة الاجتماعية، بالدرجة الأولى، هو"من كل حسب إمكانياته ولكل حسب عمله"، بالفعل وليس بالقول فقط.

ذلك أن إمكانات الناس وطاقاتهم على العمل متباينة وليست واحدة، وبالتالي، فإنتاجيات عملهم أو أعمالهم متباينة هي الأخرى، ما يعني، بالضرورة المنطقية والأخلاقية معاً، أن العدالة نفسها تحكم بألا يتقاضى هؤلاء مداخيل أو أجوراً واحدة. والحق، إن المساواة بين الأفراد (المتساوون بالقيمة الإنسانية، لكن غير المتساوين في القدرة على العمل والطاقة الإنتاجية) ليست عدالة، بل هي عكسها تماماً. وكم هو دقيق وهام القول الروماني المأثور بهذا الصدد: "الإفراط في المساواة هو إفراط في الظلم". وبهذه المناسبة يؤكد جون رولز على أن الفروق المقبولة في توزيع الدخل هي تلك القائمة على أساس فروقات طاقة الناس على الإنتاج وعلى أساس اختلاف نوعية وكمية العمل[17]. وحسب وليم فيشر ومعه توماس بونياه في كتابهما الهام "بدائل شعبية للعولمة الرأسمالية"، فإن العدالة تقتضي اعتبار الفروق الفردية على أساس المنجزات الشخصية وليس على أساس الصفات الموروثة أو المكتسبة بالاستغلال والاضطهاد[18].

ب– جدلية الارتباط وفك الارتباط

و"فك الارتباط" بآليات وقوانين عمل النظام الرأسمالي العالمي هو، بدوره، مقوّم أساسي آخر من مقوّمات نمط التنمية الوطنية الشعبية؛ لطالما يعني، أولاً وقبل أي شيء آخر، فك العمل بموجب قانون القيمة العالمية، وبالتالي اعتماد قانون قيمة وطنية شعبية يقيم تحالفاً وطنياً وشعبياً على أساس وحدة القيمة، سواء على مستوى سعر السلع أو على مستوى أجر العمل وكذلك على مستوى ربح رأس المال. وفك الارتباط بهذه الأهمية وبهذا الاعتبار، لا يعني، في حال من

الأحوال، الأوتاركية(Autarchic) بمعنى الانغلاق على الذات (كأن يتم قطع كافة العلاقات الخارجية مع الآخرين، بلداناً كانوا أم أقاليم) إنما هو، بالضبط، قطع التبعية للبلدان الأجنبية؛ ودائماً لغرض إعادة بناء المجتمع على قواعد بنيوية أخرى جديدة تضمن أسباب التنمية الوطنية "المستقلة".

والأهم من كل ذلك هو أنه في ظل العولمة المتنامية بوتائر عالية، لاسيما في الحقل الاقتصادي، فإن فك الارتباط ما هو إلا السيطرة الوطنية على الارتباط نفسه. ما يعني، بالضرورة، الانفتاح على اقتصاديات الآخرين ضمن حدود إمكانية السيطرة عليه. وعلى هذا النحو يغدو الارتباط، بمعنى الانخراط في الاقتصاد العالمي– أو التكيف معه بتعبير البعض– ضرورة ملحة من ضرورات العولمة الجارية واستحقاق كبير من استحقاقاتها القائمة بصورة موضوعية. والتكيف في مثل هذه الظروف ليس حالة سلبية بمقدار أنه واقعة إيجابية لطالما يعني الارتباط الواعي والمحسوب كشكل تاريخي جديد من أشكال فك الارتباط المتجددة بصورة دائمة.

فالتنمية الوطنية الشعبية تقوم على هذه الجدلية بضرورة مزدوجة. فمن جهة أولى، ينبغي الإفادة، ما أمكن، من مستوى التطور العلمي– التقني الذي بلغته مراكز النظام العالمي لغرض تطوير قوى الإنتاج المتخلفة (ما يعني ضرورة الإرتباط بتلك المراكز). ومن جهة ثانية، ثمة ضرورة أخرى لفك الارتباط بها لغرض بناء علاقات إنتاج تؤسس لبناء مجتمع جديد يُحقّق العدالة الاجتماعية إذ يعتمد العمل بآليات التكافل أو التعاون والتنسيق وحسن التبادل، وكذلك تكافؤ الفرص للجميع وإعادة توزيع الثروة عن طريق التشغيل ومكافحة البطالة ورفع الأجور والمداخيل مع ارتفاع الإنتاجية و.. إلخ).

وبالتالي، فإن فك الارتباط هو، من هذا المنظور، بمثابة ردّ استراتيجي من جانب بلدان الأطراف على تحدّي العصر الإمبريالي الذي يشغل فيه الغرب مواقع الاحتكار وعواصم صناعة القرار[19]. وحسب بول كيندي ، فإن "فك الارتباط" بالنظام الرأسمالي العالمي يجب أن يعني تغيير طبيعة الارتباط القائم من ارتباط تابع إلى آخر يقوم على العلاقات الندّية والمصالح المتكافئة البينية[20]. وإذاً، فإن "فك الارتباط" هو القدرة على الانخراط المنتج والفعال في النظام العالمي. وبهذا الصدد يذكر ديفيد هارفي أن "التنمية الموجهة نحو الداخل ليست منغلقة على العالم الخارجي، إذ يمكن، بل يجب، بناء شبكة علاقات متينة من التبادل والتعاون مع البلدان الأخرى، المركزية منها والمحيطية"[21].

نصل إلى التأكيد هنا على أن "فك الارتباط"، كما أنه ليس نهاية التاريخ، فهو ليس غاية في حد ذاتها، وإنما وسيلة لتحقيق غاية أخرى، وهي بناء مجتمع أكثر تقدّماً يستحيل بناؤه بمنطق ومبادئ النظام الرأسمالي العالمي القائم، أي من داخله. هذا، وإن تصور "فك الارتباط" كغاية يقود، وقد قاد، بالفعل، إلى فشله في العبور إلى الغاية الحقيقية التي قام أصلاً بهدف الوصول إليها. وإلى جانب هذا وذاك، وخلاف الفهم الشائع لـ "فك الارتباط"، فهو ليس طريقاً ثالثة لتنمية مزعومة من نوع التطور اللا رأسمالي أو اللا اشتراكي أو الاشتراكيات والرأسماليات الثالثة أو الخاصة الخ..، بل هو الأسلوب المعاصر الضروري لتطور بلدان أطراف النظام العالمي. ودائماً ينبغي ألا نغفل هنا عن حقيقة أن فعالية "فك الارتباط" مرهونة بالمضمون الاجتماعي للسلطة التي تمارسه، و "فك الارتباط" كعدمه في ظروف غياب المضمون الوطني الشعبي للسلطة المعنية [22].

الاستنتاجات والتوصيات

لا بأس، وقد وصلنا إلى هذه الصفحة الأخيرة، أن نُبرز أهم الاستنتاجات التي أفضى إليها البحث في هذا الموضوع. ولعل أبرزها هنا الآتي: أولاً – التخلف هو العنوان العريض للبلدان التي تتموقع في مواقع أطراف النظام العالمي

بمقياس الفجوة، الأفقية والشاقولية، التي تتنامى عاماً بعد آخر، تلك التي تفصل بين مستويي تطور كل من هذه البلدان وبلدان مراكز النظام نفسه. والتخلف هنا تخلف بنيوي واجتماعي عام اقتصادي وسياسي وثقافي.

ثانياً– ولطالما التخلف نظام اجتماعي بنيوي وشامل، فإن التنمية (development) هي البلسم المطلوب لمداواة واقع بلداننا المريض؛ وبالنتيجة، التغلب على داء التخلف الخطير. والتنمية كدواء لداء التخلف هي بدورها نظام على هذا النحو معكوس وليست مجرد نمو (growth) اقتصادي مقتطع من سياقه الاجتماعي العام. والحال، بات واضحاً إلى حد بعيد أن الخلط بين مفهومي النمو والتنمية، وبالتالي ممارسة التنمية على ضوء مفهوم النمو، كان واحداً من أخطر أسباب الفشل الذي انتهت إليه، مؤخراً، معظم تجارب التنمية المزعومة في بلداننا المتخلفة.

ثالثاً– التنمية المرجوّة في البلدان الطرفية لا يُمكن أن تكون – من منظورنا – نسخة مكررة أو طبعة أخرى لاحقة للطبعة– الأولى– الرأسمالية أو "الاشتراكية" المزعومة، بل هي من "جنسية" أخرى مختلفة نعتقد أنها ذات هوية "وطنية شعبية".

رابعاً – وفي حين أن صفة الوطنية لهذا النمط من التنمية تعني، بصورة مباشرة وواضحة الاستقلال الوطني للعمل التنموي، بمعنى تكييف العلاقات الخارجية الإقليمية منها والدولية لمنطق وضرورات التنمية الوطنية واستثمارها لهذا الغرض، أولاً وقبل أي شيء آخر، فإن صفة الشعبية لهذا النمط من التنمية تُشير إلى واقع أن ثقل أعباء المشروع التنموي الجديد سوف يقع على عاتق أو كاهل الطبقات المنتجة وفي مقدمها الجماهير وإلى جانبها – ولو بدرجة أقل – الفئات الوطنية المنتجة من الطبقات البرجوازية الكبيرة منها والمتوسطة والصغيرة. الأمر الذي يفترض، بالضرورة، العدالة الاجتماعية ركناً أساسياً من أركان التنمية الوطنية وحجر الزاوية في المبنى الاجتماعي المنشود. فالعمل هنا، وليس رأس المال، بالدرجة الأولى، هو، في حالة البلدان الطرفية، وقود قاطرة التنمية والمجهود الضروري للدفع بها مسافات بعيدة على الطريق التنموية الطويلة.

خامساً – وبحكم السبق التاريخي الذي حققته، تباعاً، البلدان الرأسمالية المتقدّمة، فليس بوسع البلدان الطرفية اللحاق بها عن طريق العمل بمنطق النظام العالمي القائم وآلياته (المنفلتة من كل عقال). ذلك أن القطيعة الإمبريالية (بمعنى صيرورة الرأسمالية إمبريالية بآليات استعمارية نهاية القرن التاسع عشر) تحول دون أن تتمكن بلدان الأطراف، بالآليات ذاتها، من مغادرة مواقعها المحيطية والإقلاع منها باتجاه المواقع المركزية.

سادساً – وبالنتيجة، يغدو فك الارتباط بالنظام العالمي ضرورة موضوعية لبناء مجتمع آخر جديد بمنطق بنيوي مختلف وآليات عمل (بما فيها بعض آليات الرأسمالية) عقلانية ومنضبطة. مع أهمية الوعي هنا (مرة أخرى وبصورة دائمة) بحقيقة أن فك الارتباط لا يعني الانغلاق على الذات وقطع العلاقات الخارجية، بل خلق الشروط الضرورية للسيطرة على الارتباط نفسه.

سابعاً – وفك الارتباط، بهذا المعنى، هو قرار مبدئي حول مشروع تنموي وطني وشعبي يهدف إلى تجاوز واقع التخلف القائم كتخلف مزدوج بنيوي وآخر تكنولوجي "من داخل وخارج هذا النظام" في آن معاً. ما يعني ضرورة الجمع (الجدلي بطبيعة الحال) بين الارتباط وفك الارتباط، وكذلك بين التخطيط وبعض آليات السوق، ودائماً لغرض إنجاز المهام البنيوية والمهام التقنية، بآن معاً.

هذا، وإن نتائج البحث المباشرة واستنتاجاته غير المنظورة(وهذه هي الأهم) تُتيح لنا، بوضوح شديد، طرح التوصيات الآتية: أولاً– التأكيد على ضرورة اهتمام أصحاب المسؤوليات التنفيذية بنتائج البحوث والدراسات الأكاديمية، كمرشدات نظرية ومنهجية ضرورية للأنشطة والأعمال الميدانية. ذلك أن الربط بين الجامعة والمجتمع ينبغي أن يحصل من

الجهتين معاً، بمعنى أن يلتزم المجتمع الارتباط بالجامعة كما تلتزم الجامعة الارتباط بالمجتمع. ثانياً– ضرورة إدراك الحقيقة التاريخية حول أن المنجزات العلمية والإبداعات التكنولوجية كانت دائماً تحصل بصورة لاحقة (أي كنتيجة) للتحولات النوعية في البنى السوسيوثقافية (ولنا في تجارب الآخرين، كتجربة إنكلترا مهد الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية، الحجة والمثال). ثالثاً – ضرورة إدراك حقيقة أن ثمة أعباء اقتصادية قاسية ومضنية وتداعيات سياسية ثقيلة، وربما خطيرة، سوف تترتب على قرار فك الارتباط وممارسة القرار، لا سيما من جانب بلدان صغيرة في "العدد والعدة"، أي في السكان والجغرافيا والثروات. والأهم من ذلك هو ضرورة توزيع تلك الأعباء والاستحقاقات على كافة طبقات وشرائح المجتمع المعني بهكذا قرار، وبصفة خاصة منها تلك الأكثر قدرة مادية على مواجهة الظروف المستجدة كالحصار وفرض العقوبات وما من هذا القبيل.

رابعاً – وأما الوصية الأخيرة هنا، فهي، بالضبط، تلك التي تفيدنا بها الجملة الإنكليزية المفيدة بهذا الخصوص: "Example is Better Than Precept" مايعني "القدوة الحسنة خير من العظة". وإذاً، فليكن القيّمون على تجارب التنمية في بلداننا النموذج والمثال للعاملين في الميادين، سواء في حقل الإنتاج كما في حقل الاستهلاك..

المراجع والمصادر

1– مرسي، فؤاد. *التخلف والتنمية– دراسة في التطور الاقتصادي*. ط3، دار الوحدة، بيروت، 1998، 73.

2– بوتيه، إيريك و فوكان، ميشيل. *التطور الاقتصادي في آسية الشرقية*. ترجمة صباح ممدوح كعدان، وزارة الثقافة، دمشق، 141،2011.

3– بيرو، فرانسوا. *فلسفة لتنمية جديدة*. الطبعة الثانية. ترجمة علال سيناصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2002، 189.

4– أوسكار، لانكه. *الاقتصاد السياسي*. الجزء الثاني، ط2، ترجمة محمد سلمان حسن، دار الطليعة، بيروت، 1996، 183.

5– رو، آلان. *الصين في القرن العشرين*. ترجمة صباح ممدوح كعدان، وزارة الثقافة، دمشق، 245،2012.

6– دي سوتو، هرناندو. *لغز رأس المال – لماذا تنجح الرأسمالية في الغرب وتفشل في كل مكان آخر*؟ ترجمة حسام الدين خضور، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، 166.

7– أمين، سمير. *الاقتصاد السياسي في القرنين العشرين والواحد والعشرين*. دار الفارابي، بيروت،2002، 173.

8– أمين، سمير. *ما بعد الرأسمالية المتهالكة*. دار الفارابي، بيروت، 2003، 148.

9- أفهيلد، هورست. *اقتصاد يغدق فقراً- التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه*. ترجمة عدنان عباس علي، مجلة عالم المعرفة، العدد /335/، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2007، 189.

10-CHAMPERNOWNE, D.G. *The Distribution of Income Between Persons*, 2nd.ed., Cambridge University Press, 1993, 243.

11- JOHN,R. *A Theory of Justice*. Bobbs – Merrill , New York , 2008, 628.

12- BARRY , B. *Culture and Equality*. Michigan University Press , 2008, 189.

13- JOHNSTON , D. *A Brief History of Justice* . Ibid., 193.

14- AVINERI, S. *The Social and Political Thought of Karl Marx*. 2nd.ed Cambridge University Press ,London , 1981, 131.

15- SEN , A. *Development As Freedom*. Oxford University Press, New Delhi, 2006, 218.

16- ديمون، رينيه.، موتان، ماري. *سوء التنمية في أميركا اللاتينية*. ترجمة عيسى عصفور، وزارة الثقافة، دمشق، 1994، 87.

17- JOHN, R. *A Theory of Justice*. Ibid., 593.

18- فيشر، وليم.، بونياه، توماس. *من أجل عالم آخر- بدائل شعبية للعولمة الرأسمالية*. ترجمة شوكت يوسف، وزارة الثقافة، دمشق، 2008، 343.

19- MAGDOFF, H. *Imperialism; From The Colonial Age to The Present*, Review Press, New York, 1988,p.177.

20- كيندي، بول. *العولمة والهويات القومية*. ترجمة فاضل جتكر، وزارة الثقافة، دمشق، 2009، 127.

21- هارفي، ديفيد. *الوجيز في تاريخ النيوليبرالية*. ترجمة وليد شحادة، وزارة الثقافة، دمشق،2013، 217.

22- شيفر، أولريش. *انهيار الرأسمالية- أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود*. ترجمة عدنان عباس علي، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، 291.